تقديم فضيلة الشيخ عبدالرحمن المحمود(١)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فهناك العديد من الكتب المتعلقة بالعقيدة أو المذاهب القديمة والحديثة تُنشرَ كل يوم، وكل طائفة تنشر ما يوافق مذهبها؛ إذ كل حزب بما لديهم فرحون، وهناك من يطبع كل ما هب ودب، لا يفرق بين غث وسمين وحق وباطل.

ولسنا بصدد تقويم ذلك، وبيان الحق من الباطل في هذا العدد الهائل الذي يطبع وينشر كل يوم في مختلف أنحاء العالم الإسلامي بل والغربي - في مشرقه ومغربه - وإنما الذي أود الإشارة إليه في صدر هذا التقديم هو:

أن من المعلوم أن الكتب التي تُنشرَ - وأخص منها ما يتعلق بالعقيدة - فيها جانبان واضحان:

أحدهما: ما يتعلق منها بكتب السلف السائرين على منهاج أهل السنة والجماعة، وهذا يشمل المؤلفات القديمة لأئمة وعلماء السلف، والمؤلفات الحديثة لأئمة وعلماء وباحثي أهل السنة والجماعة في الدفاع عن العقيدة فهذه - بلا تردد - ينبغي أن يسعى إلى نشرها وطباعتها وتحقيق ما يحتاج منها إلى تحقيق. وهذا من القيام بالواجب تجاه دين الإسلام ومنهاج أهل السنة والجماعة.

(١) وضعت مقدمة وملحوظات الشيخ عبدالرحمن المحمود حفظه الله قبل ملحوظات العلامة عبدالرزاق عفيفي رحمه‌الله لأن الكتاب صف بمصر والشيخ المحمود قرأ الكتاب وقدم له وعلق عليه بعد الصف فنظرًا لذلك كان لا يمكن وضع المقدمة والملحوظات للشيخ المحمود إلا في بداية الكتاب. الناشر.

الثاني: ما يتعلق منها بكتب أهل البدع والفرق المخالفة لمنهاج أهل السنة والجماعة، والتي تدعو إلىٰ مذهبها وتزينه للناس من خلال هذه الكتب.

فهذه ـ بلا تردد ـ لا يجوز نشرها ولا الإعانة علىٰ نشرها بأية وسيلة، لأن ذلك من التعاون علىٰ الباطل.

ولكن هناك جانبان آخران غير واضحين فيما يتعلق بنشرها وطباعتها وهما:

(١) تلك الكتب التي تعرض لمذاهب الطوائف والفرق دون أن تدعو إلىٰ هذا المذهب أو ذاك. ولكن يقع أثناء العرض ما هو مخالف للحق عند عرضها لأقوال هذه الطوائف، أو الإشارة إلىٰ بعض أدلتها. والقارئ المتخصص أوطالب العلم الجيد يميز ذلك، لكن الشأن في القارئ العادي الذي قد لا يميز.

فهذه الكتب فيها فوائد جمة للباحثين، ولكن كيف يتلافىٰ ما فيها من خطأ أو قصور؟.

(٢) تلك الكتب التي توافق مذهب أهل السنة والجماعة في كثير من المسائل، لكنها مشتملة علىٰ ما يوافق أهل البدع في بعض المسائل أو الدلائل، التي قد لا يتنبه لها بعض القراء، خاصة إذا كان مثل هذا الكتاب لإمام علم مشهور في فنون أخرىٰ.

فما هي الطريقة الصحيحة لإخراج هذه الكتب فيما يتعلق بهذين الجانبين؟.

من خلال استقراء الواقع نجد ثلاث طرائق في ذلك:

(أ) من ينشرها مع التعليق عليها بما يؤيد ويدعم تلك البدع، بل ويزيد عليها. وهذا يصنعه أهل البدع عند نشرهم لتلك الكتب، حيث يحرصون علىٰ التعليق عليها بما يوافق مذاهبهم.

(ب) من ينشرها بدون أي تعليق، أو مع تعليق في جوانب أخرىٰ من التحقيق أو التخريج فقط.

(جـ) من ينشرها مع التعليق عليها بما يبين الحق في تلك المسائل التي خالف فيها صاحب الكتاب منهاج السلف الصالح.

وأظن أن الطريقة الصحيحة المختارة وضحت لدىٰ القارئ، وهي أن من الواجب عند نشر هذه الكتب أن لا تترك بدون تعليق يبين الحق ويوضحه، ويلفت القارئ إلىٰ عدم متابعة صاحب الكتاب في جميع أقواله ولو كان إماماً مشهوراً. (١)

هذه الخواطر وردت عليّ وأنا أقرأ هذا التحقيق الجديد لكتاب البيهقي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: **الاعتقاد**.

والذي طبع قبل ذلك مرات دون تعليق، أو مع تعليقات أخرىٰ جانبية لا تمت إلىٰ ما نحن بصدده من صلة.

فكتاب البيهقي: الاعتقاد كتاب جيد حوىٰ عددًا من الأحاديث والآثار عن السلف في مسائل متنوعة في العقيدة ـ مما يعدّ به من ناحية الرواية أحد كتب السنة، إلا أن البيهقي ـ رحمه الله ـ شاب هذه الموضوعات ببعض التعليقات التي وافق فيها مذهب الأشاعرة، نظراً لما علم عنه من ميل قوي إلىٰ هذا المذهب، ولما كان هذا الكتاب بهذه المنزلة مع هذه الملحوظات عليه كان لابدّ عند اعادة طباعته من التنبيه علىٰ ما فيه من أخطاء.

وهذه هي الطريقة الصحيحة التي ينبغي اتخاذها مع هذا الكتاب، ومع كتابه الآخر: الأسماء والصفات، ونحوها من كتب العلماء التي يغلب فيها العلم النافع مع وجود ملاحظات عليها، فيتولىٰ أهل السنة نشرها بهذه الطريقة حتىٰ يقطعوا الطريق علىٰ أهل الأهواء الذين قد ينشرونها دون تعليق أو مع تعليقات تؤيد البدع

---

(١) أشير هنا ـ فيما يتعلق بغير كتب العقيدة، إلىٰ ما فعله سماحة شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز من تعليقات لطيفة مختصرة واضحة مبينة للحق في اثناء تحقيقة ومراجعته لذلك الكتاب العظيم فتح الباري لابن حجر العسقلاني. وهذا ما ينبغي أن يكون مع الموسوعات الكبار المشابه.

التي ينتسبون إليها.[1]

وقد اطلعت على هذا التحقيق لكتاب الاعتقاد الذي قام به الأخ/ ابو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العرينين - وفقه الله وسدده -.

واشتملت هذه الطبعة وهذا التحقيق على ثلاث درر:

(١) أغلاها تعليقات فضيلة الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله تعالى - والتي وجهها إلى سماحة شيخنا عبد العزيز بن باز حفظه الله حين طلب منه أن يكتب تقريراً عن هذه الكتاب، فكتبها عام ١٤٠٤هـ.

وقد اشتملت هذه التعليقات على عدد من الملحوظات القوية المؤصلة على ما في هذا الكتاب من أخطاء وقد جاءت عبارات الشيخ عامرة بالانصاف لهذا الإمام الفقيه المحدث، مع بيان الملاحظات، منها هو يقول في مقدمتها: «قرأت الكتاب فوجدته موافقًا للسلف في مواضع كثيرة، ومخالفاً لهم في مواضع أخرى...». وبعد أن يعرضها يقول في آخرها: «وبالجملة فالكتاب نافع، وفيه خير كثير، ويمكن التعليق عليه في مواضع الخطأ، أو التنبيه على ذلك في مقدمة له».

فرحم الله هذا الشيخ الجليل، والعالم المعلم المؤدب، وأسكنه فسيح جناته وجمعنا به ووالدينا ومشايخنا في الجنة.

(٢) الثانية تخريج الأحاديث والآثار في هذا الكتاب، وقد أطال المحقق النفس في ذلك، فوفقه الله وسدده.

(٣) تحقيق الكتاب على عدد من النسخ الخطية، مما استدرك فيه على ما سبق من طبعات، وهذا هو الواجب في مثل هذه الكتب أن يتواكب التحقيق والتعليق، أما ما يفعله البعض من العدوان على نسخ مطبوعة - وقد تكون طبعاتها سقيمة - ثم

---

(١) انظر مثلاً ما صنعه الكوثري حين طبع الأسماء والصفات للبيهقي ما فسده بتعليقات إيّما إفساد.

يحشوها بالتعليقات بعد أن يزيد على الأخطاء السابقة في النص أخطاء أخرى. فهذا عمل ناقص. والله المستعان.

وقد عنّ لي في أثناء قراءة الكتاب إضافة بعض التعليقات اليسيرة، وسأوردها بعد هذه المقدمة مجملة.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه. وصلى الله على نبينا محمد آله وصحبه وسلم.

وكتبه عبد الرحمن الصالح المحمود

١٤٢٠/١/٢٥هـ

* * * * *

تعليقات الشيخ عبد الرحمن المحمود على كتاب الاعتقاد للبيهقي رحمه الله

١ـ ص٣٤ـ سطر٧ وما بعده:

ذكر دليل حدوث الاجسام، وانه يستدل بكونها محلاً للحوادث والتغيرات على أنها محدثات . . .».

ثم ذكر أن الخليل إبراهيم عليه السلام ـ قد استدل بهذا الدليل في قوله: **﴿لا أحب الآفلين﴾**.

قلت: قد علق شيخنا عبد الرزاق ـ رحمه الله ـ على هذا بما يوضح المراد، ويبين خطأ الأشاعرة وغيرهم في هذا الاستدلال الذي به نفوا عن الله تعالى الصفات الفعلية حيث جعلوا إثباتها من حلول الحوادث.

وأزيد هنا، أن احتجاج البيهقي بقصة الخليل قال به أئمة الأشاعرة قبل البيهقي وبعده، وهو استدلال باطل، وقد بين شيخ الإسلام بطلانه من وجوه عديدة في عدد من كتبه، منها: درء التعارض ١/ ٣١٣ وما بعدها ومنهاج السنة ٢/ ١٤٤ وما بعدها.

٢ـ ص٣٦ سطر (١٣) وما بعده:

حيث قال البيهقي في معرض حديثه عن حدوث العالم ووجود الخالق تعالى: «قلنا: وقد بين الله تعالى في كتابه العزيز تحول أنفسنا من حالة إلى حالة وتغيرها ليستدل بذلك على خالقها ومحولها. . . .».

ثم بعد كلام طويل حول نشأة الإنسان وانتقاله من نطفة إلى علقة ثم مضغة ثم لحم وعظام. قال (ص٣٧ سطر١٨): «ثم يعلم أن صانع العالم لا يشبه شيئًا من

العـالـم، لأنه لو أشبـه شيئا من المحدثات بجهـة من الجهـات لأشبـهه في الحـدوث من تلك الجهة. . . » إلى آخر كلامه.

قلت: تابع البيهقي أبا الحسن الأشعري في ذلك، حيث ذكر ما يشبه هذا في كتابيه: اللمع[1]، والرسالة إلى أهل الثغر[2].

فكلاهما استدل على حدوث الإنسان بتغيره وتقلبه من حال إلى حال، ثم استدل بذلك على وجود الخالق المحدث له، وهذا مبني على نفي الصفات الاختيارية عن الله ـ التي يسمونها حلول الحوادث ـ ونفيها مذهب الأشاعرة، ومنهم أبو الحسن والبيهقي وغيرهما.

وينبغي أن يعلم هنا الفرق بين الاستدلال بحدوث الإنسان وخلقه ودلالة ذلك على خالقه، والاستدلال على حدث الإنسان بتغيره وأن تغيره يدل على خالقه وأن خالقه لا يكون متغيراً.

فالأول دليل صحيح جاء به القرآن. والثاني جاء به أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم وهو غير صحيح.

٣ـ ص٣٧ـ سطر١٦:

احتج البيهقي بآية ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**﴾ على تقرير توحيد الربوبية.

قلت: فهذا صنيع عامة المتكلمين، والآية إنا هي في توحيد الألوهية، كما نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، ونبه عليه شارح الطحاوية ابن أبي العز، الحنفي،[3] حيث بين وجه دلالتها على الألوهية وفساد طريقة المتكلمين في فهمها.

---

(١) ص٦ وما بعدها ت مكارتي.

(٢) ص٣٤ـ٣٥.

(٣) شرح الطحاوية ص٢٨، ٤٠. ت التركي ـ شعيب.

٤ ـ ص ٤٩ سطر ٣.

قال البيهقي: «الله: معناه من له الإلهية، وهي القدرة على إختراع الأعيان، وهذه صفة يستحقها بذاته».

قلت: هذا تفسير عامة المتكلمين لاسمه تعالى: الله، حيث يجعلون الإلهية هي القدرة على الخلق والاختراع، ولا إله إلا الله عندهم معناها لا خالق إلا الله. وهذا خطأ كبير وقعوا فيه، نشأ من ظنهم أن أصل التوحيد وأساسه توحيد الربوبية، وبه يتم التوحيد، وغفلوا عن توحيد الألوهية الذي هو مدلول كلمة التوحيد لا إله إلا الله. ومعناها لا معبود بحق إلا الله، فالله هو ذو الألوهية، من آله بمعنى مألوه أي معبود. وقد نبه على ذلك أئمة السلف كما هو مبسوط في كتبهم.

٥ ـ ص ٩٩ سطر ١٠ ـ إلى آخر الصفحة.

في مسألة كلام الله والقرآن، وتعليق البيهقي على آية ﴿**ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث**﴾ التي احتج بها المعتزلة على القول بخلق القرآن، فأجابهم بأحد جوابين: أن يقال إن المقصود بالذكر في الآية غير القرآن وهو كلام الرسول ﷺ وذكر أن هذا أجاب به الإمام أحمد في المحنة لما سئل عن هذه الآية[1]، والجواب الثاني أن يقال: ذكر القرآن لهم وتلاوته عليهم وعلمهم به وكل ذلك محدث والمذكور المتلو المعلوم غير محدث..».

قلت: البيهقي يميل هنا إلى مذهب الأشاعرة في مسألة تكلم الله بالقرآن وأنه أزلي، بناء على مذهبهم في أن الله لا يتكلم إذا شاء متى شاء، وإنما يجعلون كلامه كحياته، وهذا مخالف لما هو معلوم من مذهب السلف من أن الله متصف بصفة

---

(١) انظر: ذكر محنة الإمام أحمد تأليف حنبل بن إسحاق ص٥٩ ـ ٦٠، ت: محمد نغش. ومثله في الإبانة لابن بطة ٢/ ٢٥١ ـ ت: يوسف الوابل.

الكلام أزلاً. أنه يتكلم إذا شاء متى شاء. أما احتجاج المعتزلة بالآية فباطل، لآن الآية حجة عليهم ـ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإنه لما قال: ﴿**ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث**﴾ علم أن الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث؛ لأن النكرة إذا وصفت ميز بها بين الموصوف وغيره، كما لو قال: ما يأتيني من رجل مسلم إلا أكرمته، وما أكل إلا طعامًا حلالاً ونحو ذلك، ويعلم أن المحدث في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي، ولكنه الذي أنزل جديداً، فإن الله كان ينزل القرآن شيئًا بعد شيء، فالمنزل أولاً هو قديم بالنسبة إلى المنزل آخرًا، وكل ما تقدم على غيره فهو قديم في لغة العرب كما قال: ﴿**كالعرجون القديم**﴾، وقال: ﴿**تالله إنك لفي ضلالك القديم**﴾. . . »(١).

ويقول ابن كثير في هذه الآية: « ﴿**ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث**﴾ أي: جديد إنزاله ﴿**إلا استمعوه وهم يلعبون**﴾ كما قال ابن عباس: ما لكم تسألون أهل الكتاب عما بأيديهم وقد حرفوه وبدلوه، وزادوا فيه وتقصوا منه، وكتابكم أحدث الكتب بالله تقرءونه محضًا لم يشب، رواه البخاري بنحوه»(٢).

٦ ـ ص ١٢٢ سطر ـ ١ ـ قول البيهقي في الاستواء بلا أين.

سبق التعليق من المحقق على مجمل كلامه حول صفة الاستواء وما يتعلق بها.

ونزيد هنا تعليقًا على قوله (بلا أين): هذا ينافي ما عليه أهل السنة والجماعة من أن الله على العرش استوى استواء يليق بجلاله وعظمته تعالى، فهو تعالى في السماء، مستو على عرشه، ونفي السؤال بأين نفي للعلو، وكيف ينفى وقد ثبت السؤال به عن الرسول ﷺ في حديث الجارية المشهور الوارد في الصحيح وغيره؟.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢.

(٢) تفسير ابن كثير ـ سورة الأنبياء آية (٢). ٣/ ١٧٣ ط الحلبي.

٧ ـ ص١٢٣ ـ سطر [١ ـ ٣]:

قول البيهقي: «وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بنقلة، وأن نفسه ليس بجسم، وأن وجهه ليس بصورة، وأن يده ليست بجارحة وأن عينه ليست بحدقة».

يقال هذه الطريقة في الإثبات مع نفي التشبيه ليس منهجًا للسلف رحمهم الله تعالى، بل هي منهج لأهل البدع، والسلف يثبتون هذه الصفات مع نفي التشبيه، ولا يدخلون في التفصيل المنفيّ الذي قد يؤدي إلى تعطيل الصفة.

فهذه العبارات التي ذكرها البيهقي اشتملت على ثلاثة أشياء:

(١) ما هو باطل مؤد إلى تعطيل الصفة، كقوله، وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان. فقد ثبت أن الله يأتي يوم القيامة لفصل القضاء. فنثبت هذا ولا نكيفه، ومعلوم أنه قد دلت الأدلة على أن الله يقرب من عباده وأن عباده يقربون منه كما حدث للمصطفى ﷺ ليلة المعراج.

ومثل هذا قوله: وأن وجهه ليس بصورة وقد ثبت حديث الصورة ـ مما نبه عليه المحقق وفقه الله.

(٢) ما هو من الألفاظ المجملة التي لا تثبت ولا تنقي، لاحتمال معانيها الحق والباطل، مثل قوله: وأن نفسه ليست بجسم، فالجسم لفظ مجمل كما هو معلوم، فنفيه مطلقًا هكذا قد يدخل فيه ما هو حق من إثبات الوجه واليدين والعين والرجل لله تعالى.

(٣) ما هو من النفي التفصيلي الذي لم يرد عن السلف، والنفي هكذا قد يكون سلمًا لأهل التعطيل أن يعطلوا صفات الله تعالى: كقوله: وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بنقله، وأن عينه ليست بحدقة، وأن يده ليست بجارحة». فهذا النفي

من طرائق أهل البدع. وأهل السنة يثبتون هذه الصفات كما يليق بالله تعالىٰ من غير تعطيل ولا تكييف ولا تحريف ولا تشبيه.

٨ ـ ص ١٦٩ ـ سطر ٧:

نقل عن الخطابي قوله تعليقًا علىٰ حديث: اعملوا فكل ميسر لما خلق له: «. . . فمعنىٰ العمل التعريض للثواب والعقاب وبه وقعت الحجة. . .».

قلت: هذه العبارة فيها قصور، وهي أقرب إلىٰ مذهب الأشاعرة القائلين بالكسب، النافين أن العبد يفعل بقدرته وأنه فاعل لفعله حقيقة، وإن كان العبد وفعله مخلوقين لله تعالىٰ ـ كما هو مذهب السلف ـ فتفسيره للعمل بأنه التعريض للثواب والعقاب قريب من قوله بعض الأشاعرة: إن كسب العبد هو وصفه بأنه طاعة ومعصية فقط. وهذا خطأ. ومسألة الكسب ومذهب الأشاعرة فيها مبسوطة في مظانتها.

٩ ـ ص ١٦٩ ـ سطر ١٣ ـ ١٥:

في تعريفه للظلم ـ الذي ينزه الله عنه وحرمه علىٰ نفسه ـ قال: «لأن الظلم في كلام العرب مجاوزة الحد. والذي هو خالقنا وخالق أكسابنا لا أمر فوقه، ولا حاد دونه، وكل من سواه خلقه وملكه، فهو يفعل في ملكه ما يشاء. .».

(وقال أيضًا ص١٧٢ سطر ١٥): «الظلم عند العرب هو فعل ما ليس للفاعل فعله. . .».

قلت: هذا تعريف للظلم قال به الأشاعرة ومن وافقهم ممن مال في القدر إلىٰ مذهب الجبر، حيث فسروا الظلم بأنه التصرف في ملك الغير، أو مخالفة الآمر الذي لا آمر فوقه، ثم يقولون: والله مالك الملك، ولا آمر فوقه، فكل فعله ليس بظلم والظلم ممتنع لا يقدرعليه، ولو عذب المطيعين ونعم العاصين لم يكن ظالمًا.

وهذا خطاء مخالف لمذهب السلف وأهل اللغة ـ في تعريف الظلم ـ الذين يقولون: إن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، والله تعالىٰ حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، فلا يفرق بين متماثلين ولا يساوىٰ بين مختلفين، والظلم الذي حرمه علىٰ نفسه وتنزه عنه فعلاً وإرادة هو ما فسره به الأئمة من أنه لا يحمّل المرء سيئات غيره، ولا يُعذب بما لم تكسب يداه، وأنه لا ينقص من حسناته، والله تعالىٰ قادر علىٰ الظلم، ولكنه تعالىٰ نزه نفسه عنه وحرمه علىٰ نفسه كما دل علىٰ ذلك الأدلة الكثيرة.

١٠ـ ص ٢٧٦ سطر ٤ ـ ٦:

قوله عن الميزان: «وقد يجوز أن يحدث الله تعالىٰ أجسامًا مقدرة بعدد الحسنات والسيئات بحيث يتميز إحداهما من الأخرىٰ، ثم توزن كما توزن الأجسام».

قلت: الثابت أنه ميزان توزن به الأعمال، ويوزن به الأشخاص. والله علىٰ كل شيء قدير، فلا حاجة إلىٰ ما ذكره البيهقي من التأويل والله أعلم.

١١ـ ص٣٣٦ ـ سطر ١ ـ ٢:

قال البيهقي حول حديث: «لا يزني الزاني حين يزني . . .» ونحوه: «وإنما أراد والله أعلم أن هذه الأفعال ليست من أفعال من يكون مؤمنًا مستكمل الإيمان».

قلت: الأولىٰ أن يقيد بأنه ترك الإيمان الواجب، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك حتىٰ لا يفهم أن فعل هذه الكبائر إنما هو من ترك كمال الإيمان المستحب. وهو خطأ.

١٢ ـ ص ٥٣٥ ـ سطر ٣:

قلت: تعليقًا علىٰ ما سبق أن ما ذكره البيهقي حول الصحابة، : ومنهاج السلف الصالح الكسوت عما جرىٰ بين هؤلاء الصحابة، إذ كل منهم مجتهد، فمن أصاب

منهم فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، وهو مغفور له باجتهاده، ونقول أيضًا: تلك دماء طهر الله منها أيدينا فينبغي أن نطهر منها ألسنتنا، فلا نذكر الصحابة إلا بخير - رضي الله عنهم أجمعين.

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

عبدالرحمن المحمود

في ٢٦/١/١٤٢٠هـ